الأمم المتحدة

A/C.2/68/L.10

الجمعية العامة

Distr.: Limited
24 October 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:

المؤتمر الشامل الذي يعقد كل عشر سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي

فيجي*: مشروع قرار

إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان ألماتي[(١)] وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[(٢)]،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.

251013 251013 13-52945 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٥٨/٢٠١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/٢٠٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/٢٠٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٢٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/٢١٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/٢١٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٧/٢٢٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[٣]،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[٤]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في عام ٢٠١٢ المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٥]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٦٣/٢ المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي،

وإذ تحيط علما بإعلان ألماتي الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع الرابع لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في ألماتي، كازاخستان، في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢[٦]،

وإذ تحيط علما أيضا بالوثائق الختامية للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في الدوحة في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢[٧]، والبيان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية الذي اعتمد في إطار تلك الدورة[٨]،

وإذ تحيط علما كذلك بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي الثاني عشر للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣،

---

(٣) القرار ٥٥/٢.

(٤) القرار ٦٥/١.

(٥) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٦) A/67/386.

(٧) TD/500 و Corr.1 و Add.1 و 2.

(٨) TD/474.

وإذ تسلم بأن عدم وجود منافذ برية إلى البحر، الذي يزيده سوءا البعد عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره، لا تزال تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وحشد الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر تأثيرا سلبيا على نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تسلم أيضا بأن المسؤولية عن إقامة نظم نقل عابر فعالة تقع في المقام الأول على عاتق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

وإذ تؤكد من جديد أن برنامج عمل ألماتي يشكل إطارا أساسيا لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على الصعد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٦/٢١٤، الذي قررت فيه أن يعقد في عام ٢٠١٤ مؤتمر شامل من المؤتمرات التي تعقد كل عشر سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي، تسبقه، عند الاقتضاء، أعمالٌ تحضيرية إقليمية وعالمية وكذلك مواضيعية،

وإذ تشدد على أن المؤتمر الاستعراضي الذي يُعقد كل عشر سنوات ينبغي أن يعزز تضافر الجهود العالمية دعما للبلدان النامية غير الساحلية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام المعنون ”تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية“[(٩)]؛

٢ - **تؤكد من جديد** حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛

٣ - **تؤكد من جديد أيضا** أن لبلدان المرور العابر، ممارسة لسيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا تمس الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية بأي حال من الأحوال مصالحها المشروعة؛

٤ - **تهيب** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية اتخاذ جميع التدابير المناسبة، على النحو المبين في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة

(٩) A/68/157.

الثالثة والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي[١٠]، للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية أن تعزز توليها زمام أمر برنامج عمل ألماتي[٢] بزيادة مراعاة تعميمه في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٥ - **تهيب** بالشركاء في التنمية والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية تقديم مساعدة تقنية ومالية ملائمة وكبيرة يجري تنسيقها على نحو أفضل، وبخاصة في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة، إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

٦ - **تؤكد مجددا التزامها التام** بأن تلبي بشكل عاجل الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وأن تتصدى للتحديات التي تواجهها عن طريق تنفيذ برنامج عمل ألماتي تنفيذا تاما وفعالا في حين وقته، على النحو الوارد في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

٧ - **تدعو** الدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، إلى زيادة التعجيل في تنفيذ الإجراءات المحددة في الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي والإجراءات المحددة الواردة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، على نحو أفضل تنسيقا، وخصوصا لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك شق طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين البنية التحتية للمواصلات والطاقة، بهدف تحسين الربط الإلكتروني داخل المنطقة الواحدة، وتدعيم قدراتها التحليلية للمساعدة على وضع سياسات نقل مترابطة شاملة وتنفيذها دعما لممرات العبور اللازمة لتيسير التجارة، وتشجع في هذا الصدد تعزيز التعاون على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي الذي يوفر حلولا أكثر ملاءمة ومباشرة وفعالية في معالجة قضايا البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛

٨ - **تعرب عن قلقها** من أنه رغم التقدم المحرز في تنفيذ أولويات برنامج عمل ألماتي، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية تعاني من ارتفاع تكاليف صفقات النقل والتجارة، وازدياد الاعتماد على السلع الأساسية، ومحدودية القدرات الإنتاجية، وانخفاض القيمة المضافة في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية وانعدام التصنيع، وهذه عوامل تضعف قدرتها على

(١٠) القرار ٢/٦٣.

تحقيق تحول هيكلي وتحد من مشاركتها الفعالة والمفيدة في سلاسل القيمة العالمية والتجارة الدولية؛

٩ - **تعرب عن القلق أيضا** من أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية ما زالا ضعيفين للغاية أمام الصدمات الخارجية والتأثيرات السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك التصحر والجفاف ونقص المياه والفيضانات المتفجرة للبحيرات الجليدية، وتدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدرتها على التحمل وحماية التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات برنامج عمل ألماتي؛

١٠ - **تشجع** المنظمات الدولية المعنية، بما فيها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات البحث المعنية على مساعدة البلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء، على إجراء بحوث بشأن مدى ضعف البلدان النامية غير الساحلية في مواجهة الصدمات الخارجية، من خلال وضع مجموعة من المؤشرات لمواطن الضعف التي يمكن أن تستخدمها البلدان النامية غير الساحلية لأغراض الإنذار المبكر؛

١١ - **تؤكد** أهمية التجارة الدولية وتيسير التجارة باعتبارهما من أولويات برنامج عمل ألماتي، وتلاحظ أن المفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة والزراعة والتنمية، لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة الكفاءة في تدفق السلع والخدمات وتحسين القدرة التنافسية على الصعيد الدولي نتيجة لانخفاض تكاليف المعاملات، وتهيب بالمجتمع الدولي كفالة أن يفي الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الوارد في الوثيقة الختامية لجولة الدوحة بالهدف المتمثل في تخفيض تكاليف المعاملات، بوسائل منها تخفيض مدة النقل وزيادة التيقن في مجال التجارة العابرة للحدود وتلاحظ أن البلدان النامية غير الساحلية تحتاج إلى مساعدة دولية أكبر في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة؛

١٢ - **تهيب** بالشركاء في التنمية أن ينفذوا مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا، مع إيلاء الاعتبار المناسب للاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك بناء القدرات لصياغة السياسات التجارية والمشاركة في المفاوضات التجارية وتنفيذ تدابير تيسير التجارة وتنويع منتجاتها المخصصة للتصدير من خلال مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف زيادة القدرة التنافسية لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية في أسواق الصادرات؛

١٣ - **تسلم** بأن اقتصادات الكثير من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية التي كثيراً ما تكون ذات قيمة مضافة منخفضة،

وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز الجهود المبذولة لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية والتشجيع على نقل التكنولوجيات المتعلقة بنظم النقل العابر، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفق شروط متفق عليها، وتعزيز القيمة المضافة لصادراتها عن طريق تنمية قدراتها الإنتاجية؛

١٤ - **تشجع** على مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية دعما للجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل تنفيذ برنامج عمل ألماتي على نحو تام وفعال، وترحب في هذا الخصوص بالمبادرة المشتركة التي قام بها مكتب الممثل السامي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب من أجل تشجيع نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية غير الساحلية من خلال مرفق خاص لنقل التكنولوجيا بين بلدان الجنوب في إطار النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا بين بلدان الجنوب؛

١٥ - **تؤكد** الدور المهم الذي يؤديه الاستثمار المباشر الأجنبي في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلم بالدور المهم لمشاركة القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية وبالإمكانيات التي تنطوي عليها تلك المشاركة، وتشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء على تيسير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تعمل على إقامة بيئة مؤاتية لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي ومشاركة القطاع الخاص؛

١٦ - **تسلم** بأن توسيع نطاق التعاون وزيادة فعاليته بين البلدان النامية غير الساحلية وبين تلك البلدان وبلدان المرور العابر النامية ضروريان لكفالة اتباع نهج منسق في تصميم إصلاحات لسياسة تيسير التجارة والنقل عبر الحدود وفي تنفيذها ورصدها، وتشجع في هذا الصدد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أن تصدق، حسب الاقتضاء، على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بتيسير النقل والتجارة، وأن تنفذها على نحو فعال؛

١٧ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية مواصلة إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها المناسبة، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى القيام

بذلك، مع المراعاة التامة للإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، وتشجعها على أن تستمر، حسب الاقتضاء، كل في نطاق ولايته، في دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بطرق منها برامج المساعدة التقنية المتسقة والمنسقة بشكل جيد في مجالي النقل العابر وتيسير التجارة؛

١٨ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، بما في ذلك شركاء التنمية والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية والإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية ومكتب الممثل السامي، في توفير التنمية للبنية التحتية والربط والتكامل بين السكك الحديدية وشبكات الطرق الإقليمية وفي تعزيز الأطر القانونية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، وتشجعها على مواصلة تقديم دعمها على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية، وترحب في هذا الصدد بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب الممثل السامي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، من أجل المساعدة في صياغة الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا؛

١٩ - **تحث** البلدان النامية غير الساحلية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء مركز أبحاث دولي للبلدان النامية غير الساحلية، أو لم تصدق عليه بعد، على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن من أجل تمكين مركز الأبحاث من العمل بكامل طاقته، وتدعو مكتب الممثل السامي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية والدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، إلى دعم مركز الأبحاث ليتمكن من الاضطلاع بدوره؛

٢٠ - **تلاحظ مع التقدير** التقدم الذي يحرز في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الشامل الذي يعقد كل عشر سنوات في مساراتها الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات، والقطاع الخاص، بما في ذلك نتائج الاجتماع المواضيعي العالمي العالي المستوى حول التجارة الدولية وتيسير التجارة والمعونة لصالح التجارة، الذي عقد في ألماتي يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والاجتماعات الاستعراضية الإقليمية بشأن تنفيذ برنامج عمل ألماتي، أي الاجتماع الاستعراضي الإقليمي الأوروبي - الآسيوي الذي عقد في فينتيان، من ٥ إلى ٧ آذار/مارس عام ٢٠١٣، والاجتماع الاستعراضي الإقليمي الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تموز/يوليه عام ٢٠١٣، والاجتماع الاستعراضي الإقليمي لأمريكا اللاتينية الذي عقد في أسونسيون يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٣؛

٢١ - **ترحب** بقيام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أمينا عاما للمؤتمر الاستعراضي الذي يعقد كل عشر سنوات؛

٢٢ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي أن يكفل، بوصفه نقطة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة للأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الذي يعقد كل عشر سنوات، عملا بالقرار ٦٦/٢١٤، أن يكفل إجراء الأعمال التحضيرية للمؤتمر بفعالية وكفاءة وفي حين وقتها وأن يواصل حشد وتنسيق المشاركة النشطة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

٢٣ - **ترجو** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الدولي للنقل البري ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، أن تقدم الدعم اللازم للعملية التحضيرية وللمؤتمر نفسه، والمشاركة فيهما بفعالية، كل في نطاق ولايته؛

٢٤ - **تدعو** البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين للمشاركة الكاملة في العملية التحضيرية لاستعراض برنامج عمل ألماتي كل عشر سنوات والمشاركة في المؤتمر نفسه على أعلى مستوى ممكن؛

٢٥ - **تشدد** على ضرورة تعبئة الموارد للصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة المتعلقة بإعداد وتنظيم الاجتماع الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعنية بالتعاون في مجال النقل العابر، وتحث الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المانحة على المساهمة في الصندوق الاستئماني في الوقت المناسب من أجل دعم الأعمال التحضيرية الموضوعية للمؤتمر ومشاركة ممثلي البلدان النامية غير الساحلية في كل من العملية التحضيرية والمؤتمر نفسه؛

٢٦ - **تطلب** من الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتزويد مكتب الممثل السامي بالموارد اللازمة لتمكين المكتب من ضمان فعالية الأعمال التحضيرية وتنظيم الاستعراض الشامل لبرنامج عمل ألماتي ومتابعته؛

٢٧ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقوم، بمساعدة المؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة، وبالتعاون مع

مكتب الممثل السامي، باتخاذ التدابير اللازمة لتكثيف جهودها الإعلامية ومبادراتها المناسبة الأخرى لتعزيز الوعي العام لصالح المؤتمر، بطرق منها إبراز أهدافه وأهميته؛

٢٨ - **تشدد** على أن الشواغل والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية تستحق اهتماما خاصا في سياق عمليات التنمية الدولية، بما فيها جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة، وتمويل التنمية المستدامة، وتمويل التنمية، وآلية تيسير التكنولوجيا، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية تقريرا عن الاستعراض الذي يجري كل عشر سنوات لتنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

٣٠ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن نتائج المؤتمر؛

٣١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين، في إطار البند المعنون ''مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة''، البند الفرعي المعنون ''متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية''.